

الأسد يعتبر الشعب السوري أخطر من إسرائيل، والحكومة الدنماركية تخفق اللاجئين السوريين
الكاتب : أسرة التحرير
التاريخ : ٢٦ أغسطس ٢٠١٥ م
المشاهدات : 2921



عناصر المادة

الأسد يعتبر الشعب السوري أخطر من إسرائيل:
قيادي في الائتلاف السوري: لم نرفض خطة ديمستورا:
الحكومة الدنماركية تخفق اللاجئين السوريين:
"الجزيرة للدراسات" : المعارضة السورية استعادت المبادرة في الشمال:

الأسد يعتبر الشعب السوري أخطر من إسرائيل:

كتبت صحيفة المستقبل اللبناني في العدد 5476 الصادر بتاريخ 26-8-2015م، تحت عنوان(الأسد يعتبر الشعب السوري أخطر من إسرائيل):

رمى رأس النظام بشار الاسد اللوم بشأن عدم رده على الضربات الإسرائيلية التي طالت بعض مواقع قواته في القنيطرة وريف دمشق قبل أيام على الشعب السوري، وقال إن الوضع الداخلي منعه من الرد، في حين تناسى الضربات الاسرائيلية المتواصلة قبل الثورة بسنوات ولطالما طالوت عمق الاراضي السورية، فضلاً عن تحليق الطيران الاسرائيلي فوق قصره باللانقية، وكان النظام يرفع دائما لأزمة "سنرد في المكان والزمان المناسبين".

جاء كلام الأسد في مقتطفات بثها تلفزيون المنار التابع لـ"حزب الله" أمس وأول من أمس واليوم، في سياق مقابله معه، بثتها القناة هذه مساء أمس، كما جاء على لسان الأسد أن "مواجهة العدوان الإسرائيلي تكون بالحسم الداخلي، وأنه لا يمكن

مواجهة العدو الخارجي وهناك عدو في الداخل"، قاصداً الشعب السوري بغالبيته والذي ثار ضد حكمه المجرم منذ أكثر من أربع سنوات، ويتابع الأسد أن "الإرهابيين في سوريا هم أخطر من إسرائيل، وأنهم أساس المشكلة، ولا يمكن مواجهة العدوان إلا بمواجهة أدواته".

وما كان ملفتاً في تلك المقتطفات هو تشبيه الأسد الوضع السوري بالوضع اللبناني، واصفاً الوضع بوجود أطراف كثيرة في سوريا تتحالف مع أعداء الوطن وتستجلب التدخل، ولا بد من مواجهتها وهو ما يشبه الوضع في لبنان، وكان الطيران الإسرائيلي نفذ عدة غارات على مواقع تابعة لقوات الأسد في ريف القنيطرة وريف دمشق، وكذلك مواقع داخل الأراضي اللبنانية تابعة لميليشيا "حزب الله"، من دون أن تتصدى مضادات الطيران التابعة لنظام الأسد أو "حزب الله" للطائرات الإسرائيلية، في حين استمرت حملة طيران النظام الشرسة على مدن وبلدات الغوطة الشرقية وريف دمشق حيث استشهد منذ الضربات الإسرائيلية أكثر من 300 مدني سوري بسبب قصف طيران النظام.

قيادي في الائتلاف السوري: لم نرفض خطة ديمستورا:

كتبت صحيفة عكاظ السعودية في العدد 5183 الصادر بتاريخ 26-8-2015م، تحت عنوان (قيادي في الائتلاف السوري: لم نرفض خطة ديمستورا):

أكد عضو الائتلاف الوطني السوري أحمد رمضان لـ "عكاظ" أن المعارضة السورية لم ترفض خطة ديمستورا بل وضعت مجموعة من الملاحظات حول الخطة والبيان الذي صدر عن مجلس الأمن، موضحاً بأن ما طرحه ديمستورا يعطي المزيد من الوقت (يقارب ثلاثة أشهر) إضافة إلى الوقت الذي أمضاه وهو يجري مشاورات مع العديد من الأطراف في قوى النظام والمعارضة ومع ذلك لم يخرج بأي نتيجة، وأشار "نحن أكدنا مرارا أن الوقت بالنسبة للسوريين هو إراقة المزيد من الدماء في ظل تقاعس المجتمع الدولي".

وأوضح رمضان لـ "عكاظ" أن "الخطة لا تشير بشكل واضح إلى مخرجات هذه المشاورات التي يجري الحديث عنها بمعنى أن أي خطوة تقوم بها الأمم المتحدة يجب أن تؤدي إلى تطبيق القرارات التي اتخذتها وخاصة القرار 2118 في الحالة السورية والذي يتحدث عن تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات وبالتالي ينبغي أن يكون هذا الموضوع هو الأساس وليس الحديث عن حل سياسي دون الإشارة إلى طبيعته بشكل واضح ومحدد".

وحول عملية التطهير الطائفي في الغوطين قال رمضان: "إيران أعلنت ذلك صراحة وعلينا أن ننظر جيدا إلى إنفراد الإيرانيين بالتفاوض دون وجود النظام السوري إطلاقاً حتى فيما يتعلق بأدق التفاصيل مثل وقف إطلاق النار والإفراج عن المعتقلين وإدخال مساعدات وهذا يعني أن السيادة التي يتحدث عنها النظام أصبحت معدومة تماما وهي بيد المحتل الإيراني"، وأضاف رمضان: "الجانب الإيراني طرح بشكل مباشر وعلني أثناء عملية التفاوض وبحضور ممثل عن الأمم المتحدة مسألة تهجير أهالي الزبداني وريف دمشق إلى مناطق في شمال سوريا واستقدام عدد يزيد عن 30 ألفاً من تلك المناطق إلى ريف دمشق ومن بينهم مرتزقة سبق أن جلبهم الإيراني من العراق وأفغانستان وإيران وهذا يعني تطهيرا عرقيا واحتلالا إيرانيا".

الحكومة الدنماركية تخنق اللاجئيين السوريين:

كتبت صحيفة العربي الجديد في العدد 358 الصادر بتاريخ 26_8_2015م، تحت عنوان (الحكومة الدنماركية تخنق اللاجئيين السوريين):

يعيش اللاجئون في الدنمارك، وخصوصاً السوريين، ظروفاً عصيبة مع التشديدات القانونية الجديدة التي تعمل عليها

حكومة يمين الوسط، ودفعت المقترحات المتتالية لسنّ تشريعات متعلقة ببعض حقوق اللاجئين الحياتية والأساسية، كالحّد من لَمّ الشمل وتقليص الإعانات الاقتصادية، بعض أقطاب اليسار ويسار الوسط ومواطنين دنماركيين عاديّين لإظهار معارضتهم لتوجهات الحكومة اليمينية، وهي الحكومة التي تضم شخصيات هي في الأساس تحمل مواقف مناهضة بشكل تام للمهاجرين، وبدعم من حزب الشعب الدنماركي ذي التوجهات القومية المتطرفة الذي يقدم قاعدة برلمانية لحكومة لارس لوكا راسموسن باعتباره الحزب الثاني برلمانياً.

ويبدو الأمر في ظاهره وكأنّ الدنمارك اختارت أن تحلّ مشكلتها مع تفاقم أرقام الهجرة واللاجئين من مدخل اقتصادي وخدمي يؤثر سلباً على السوريين تحديداً. لكنّ الأمر يتجاوز ذلك إلى الجدل حول قضايا منح الجنسية. فالحكومة ذهبت إلى تجميد طلبات جنسية لـ1200 شخص بعد انتظار دراسة طلباتهم لأكثر من عام ونصف.

وما كان يريد الحزب اليميني المتشدد مع الوزيرة ستوبيرغ من تخويف اللاجئين من الحضور إلى الدنمارك "استعيض عنه بجملة من التشديدات العملية" بحسب ما يقوله لـ"العربي الجديد" عضو البرلمان عن المعارضة اليسارية نيكولاي فيلموسن، الأمر الذي يحاول اليمين تسويقه، إسوة بباقي اليمين الأوروبي، بدعم من حملة إعلامية ترافق وزيرة الأجانب والدمج إلى مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن. فتنقل على لسان بعض اللاجئين سعيهم "للوصول إلى الدنمارك". وتنقل الصحافة اليمينية تعليقات السياسيين على ذلك من قبيل: "لماذا يريدون الوصول إلى الدنمارك وليس النمسا أو إسبانيا؟".

بشكل عام، يبدو ساسة اليمين غير آبهين لا بالاتفاقيات الأوروبية ولا بما تنص عليه قوانين الأمم المتحدة وموائيقها في هذا الشأن، وبين هذا وذاك يجد اللاجئون السوريون أنفسهم، والدنماركيون من أصول مهاجرة عموماً، أمام تقدم كبير للخطاب اليميني الذي يبرر كل تصرفاته بالادعاء بأنّ "التشديدات هدفها الحفاظ على بلادنا، ولأجل عملية دمج أفضل للاجئين الذين يريدون العيش في بلادنا".

"الجزيرة للدراسات" : المعارضة السورية استعادت المبادرة في الشمال:

كتبت صحيفة الشرق القطرية في العدد 9932 الصادر بتاريخ 26-8-2015م، تحت عنوان ("الجزيرة للدراسات" :

المعارضة السورية استعادت المبادرة في الشمال):

أصدر مركز الجزيرة للدراسات تقريراً جديداً تحت عنوان "استرداد المبادرة: إنجازات المعارضة السورية المسلحة وتحدياتها" للباحث في الشأن السياسي السوري أحمد أبا زيد، تناول فيه التحالفات العسكرية الأخيرة في الشمال السوري، من حيث عوامل نشوئها وتأثيراتها ومآلاتها ضمن المشهد السوري العام.

وخلص التقرير إلى أن تشكيل جيش الفتح في 24 مارس شكّل بداية طور آخر في الثورة السورية المسلحة، واستُنسخت تجربته في جبهات متعددة، وتعتمد هذه التجربة على التحالف العسكري بين الفصائل الثورية الإسلامية والفصائل الجهادية المعولمة، وعلى فتح معارك ضخمة تمتد على مستوى المدن، وتعتمد تكتيكات الضرب السريع واختصار خطوط التواصل.

واعتبر الباحث أن فصائل الثورة المسلحة استعادت المبادرة - خاصة في الشمال السوري - بعد مرحلة طويلة شغلت فيها موقع ردّ الفعل، وخسرت أثناءها في الجبهة الشمالية والشرقية والوسطى مناطق واسعة لصالح نظام الأسد والمليشيات الشيعية المتحالفة معه ولصالح تنظيم الدولة، أمّا في الجنوب فهناك معادلة مختلفة، حيث تبدو الحرب السورية مقبلة على تغيرات مهمة في المرحلة القادمة، على المستوى الجيو-عسكري، وعلى مستوى التحالفات القائمة.

ويؤكد الباحث أن تجربة "جيش الفتح" وما بعدها أعادت إحياء تجربة "غرف العمليات" الموسعة على مستوى المدن، أمّا جبهة النصرة فإنها تدفع في اتجاه الاندماج ضمن منظومة الفصائل المحلية، وذلك بعد أن لم تعد هي الجهة التي تحتكر "المهاجرين" ضمن المناطق المحررة، وعلى مستوى الخارطة العسكرية، يرى التقرير، أنه من المستبعد أن يتمكن النظام

من استعادة المبادرة في محافظة إدلب، التي تتجه لتكون منطقة تحت سيطرة الفصائل الثورية الجهادية بالكامل، وتفتح الخارطة أمام جيش الفتح للتقدم في سهل الغاب وريف حماة الشمالي والساحل.

المصادر: